

بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا: بارقة أمل من الخليج

خير الدين حسيب

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

تطل علينا في هذا الشهر (شباط/فبراير ٢٠٠٨)، الذكرى الخمسون عاماً على قيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، التي وحدت مصر وسوريا، دون دراسات كافية للأوضاع الداخلية فيهما، والتي انتكست عام ١٩٦١ وأدت إلى الانفصال بينهما، وإلى تخلف الفكر الوجودي والمؤسسي حينئذٍ من اللحاق بالعمل السياسي الوجودي وتدعيمه وتسهيل مهمته، وكذلك بسبب الأوضاع الإقليمية والدولية التي ساهمت مجتمعة في ذلك الانفصال. وقد تم التركيز على هذا الانفصال وكذلك على المحاولات الفاشلة لتوحيد مصر وسوريا والعراق في «الوحدة الثلاثية» عام ١٩٦٣، وكذلك فشل محاولات توحيد ليبيا ومصر والسودان في السبعينيات، ومحاولة توحيد سوريا والعراق عام ١٩٧٨، وذلك لضرب مسألة الوحدة العربية عموماً، مع إهمال وتناسٍ متعمد للمحاولات الوجودية الأخرى الناجحة والمستمرة التي تمت في الوطن العربي خلال القرن العشرين. كما تم إهمال الاتجاه العام في العالم نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، كما حصل في قيام الاتحاد الأوروبي الذي يشمل حالياً معظم الدول الأوروبية، وقيام منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وكذلك التكتلات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا وغيرها حيث لم تعد الكيانات الصغيرة قادرة على المنافسة في ظل العولمة.

كما تم التركيز الإعلامي على فشل التكتلين الإقليميين العربيين اللذين حدثا عام ١٩٨٩ وقيام «مجلس التعاون العربي» الذي ضم مصر والعراق والأردن واليمن، وقيام «اتحاد المغرب العربي» الذي ضم بلدان المغرب العربي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا، وانفراط عقد التجمع الأول بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وجمود التجمع الثاني بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائه وحالت دون تفعيله حتى الآن، وغياب الديمقراطية الحقيقية في بلدان هذا التجمع التي لم تتيح الفرصة لشعوب هذه البلدان في تطوير هذا التجمع وتفعيله ولتتقدم به إلى مراحل متطورة أخرى. كما تم في نفس الوقت تغافل مبالغ فيه لتجربة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي أقيم عام ١٩٨١، الذي لا يزال مستمراً حتى الآن، والذي مهما قيل في تباطؤ تحقيق الأهداف من قيامه، إلا أنه حقق قفزات نوعية خلال السنوات الخمس الأخيرة وبخاصة في اجتماع قمته الأخيرة (الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى للتعاون لدول الخليج العربية) التي عقدت في الدوحة

خلال الفترة ٣ - ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧، التي تمخضت عن قرارات هامة لتعزيز الترابط بين أعضاء المجلس، وكان أهمها «قيام السوق الخليجية المشتركة» اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨، وهو انجاز ستنبين أهميته، رغم تأخره، بعد قليل.

وفي ما يتعلق بالوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، فقد تم التركيز على الانفصال الذي تم بين شطريها عام ١٩٦١، دون إعطاء الاهتمام والدراسة الكافيين لأسباب الانفصال من عوامل داخلية وقصور وتخلف فكري وحدوي ومؤسساتي عن العمل السياسي الوحدوي، وعوامل إقليمية ودولية، حيث ساهمت دول إقليمية عربية وأخرى دولية في تشجيع وتمويل الانفصال، دون تجاهل للعوامل الداخلية.

وتم التغاضي عن **الوحدات الجزئية** التي قامت في أجزاء من الوطن العربي، ولا تزال راسخة ومتماسكة، رغم بعض الهزات في بعضها وتباطؤ الاندماج في بعضها الآخر. فقد تم خلال النصف الأول من القرن العشرين توحيد أجزاء من الجزيرة العربية وقيام **المملكة العربية السعودية** في دولة اندماجية مركزية، وهي تجربة وحدوية ناجحة، بغض النظر عن أية ملاحظات حول نظامها السياسي وحول أسلوب تحقيقها، وعما إذا كان من الممكن اتباع نفس الأسلوب في تحقيق وحدات جزئية أو كبرى مماثلة في القرن الحادي والعشرين. وكما تم توحيد **ليبيا** الحالية بقرار من الأمم المتحدة في الخمسينيات في دولة اندماجية مركزية ولا تزال قائمة رغم أية ملاحظات حول طبيعة الحياة السياسية فيها وأية ملاحظات حول الأوضاع الداخلية والتوجهات والممارسات الخارجية لها. كما تم اتحاد بعض الإمارات العربية في الخليج عام ١٩٧١ وقيام «**دولة الإمارات العربية المتحدة**» في اتحاد فيدرالي تم الحفاظ عليه حتى الآن، رغم عدم النجاح الكافي في تطويره وتعميق وحدته وإقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية تحافظ عليه وتطوره، ولكن أمكن الحفاظ على هذا الاتحاد وتطويره رغم هذا التوحيد.

كما تم عام ١٩٩٠ توحيد شطري اليمن الجنوبي والشمالي، في دولة مركزية، لا تزال مستمرة رغم محاولة الانفصال الفاشلة (عام ١٩٩٤)، وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية الداخلية والإقليمية، لمحاولة القضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن وعلى الحريات النسبية والتعددية الحزبية والسياسية رغم كل الملاحظات عليها، والحاجة إلى معالجة حقيقية للمشاكل القائمة في جنوب اليمن والتداول الحقيقي للسلطة، ولكنها تجربة متقدمة بالمعايير النسبية على بقية الأنظمة السياسية في بلدان الخليج العربي الأخرى، وهو عامل يساهم في اتجاه عكسي للضغط على هذه التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن والتعظيم عليها خليجياً، ولكن وبقدر استمرار هذه التجربة الديمقراطية الأولية في اليمن فإنها ستفرض من خلال إشعاعها على محيطها في الخليج العربي تطورات ايجابية على النظم السياسية في بلدان الخليج العربي عموماً.

ويمكن أن نستخلص من كل ذلك أنه إلى جانب انتكاسة تجربة الوحدة بين مصر وسوريا وانفصالهما فيما بعد، وعدم نجاح بعض المحاولات التوحيدية بين مصر وسوريا والعراق، وبين العراق وسوريا، إلا أنه كانت هناك تجارب وحدوية جزئية ناجحة نسبياً ومستمرة، كما أشرنا. والمهم هو دراسة أسباب نجاح المستمر منها ووسائل تطويره، وأسباب فشل بعضها وعدم تحققها، للاستفادة من تلك الدروس في مواصلة تطوير العمل الوحدوي العربي.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى بعض الدروس والعبر التي تم استخلاصها من التجارب الوجدوية العربية الناجحة والفاشلة منها. فقد حصلت تطورات هامة في الفكر القومي العربي في قضية الوحدة العربية، كان منها الموقف من الدولة القطرية العربية. فبسبب إخفاق الدولة القطرية العربية في تحقيق التنمية الحقيقية، والأمن الوطني القطري، والتقدم العلمي والتقني، والحياة الديمقراطية الحقيقية، وبسبب محدودية عدد الدول القطرية العربية آنذاك، فقد كان موقف الفكر القومي العربي عموماً خلال النصف الأول من القرن العشرين هو اعتبار الدولة القطرية عقبة في تحقيق الوحدة العربية. إلا أنه حصل تطور في موقف الفكر القومي العربي من مسألة الدولة القطرية العربية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، رغم فشلها، وتمثل هذا التطور في «مصالحة الفكر القومي العربي مع الدولة القطرية العربية» بسبب تكاثر عددها، وترسخ وجودها رغم فشلها المشار إليه سابقاً، وأن أي توجه نحو أية وحدة عربية جزئية أو شاملة، يجب أن ينطلق من الدولة العربية القطرية نفسها، وفي إطار يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الوجدوية الناجحة في العالم التي عالجت وتغلبت على هذه العقبة، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي، التي تتضمن الحفاظ على الكيانات القطرية السياسية، مع تنازلها جميعاً عن جزء كبير من سيادتها القطرية إلى مؤسسات اتحادية تتولى قدراً متزايداً من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية القطرية.

كما حصل تطور هام في الفكر القومي العربي خلال الثلاثين سنة الأخيرة في ما يتعلق

بشكل الوحدة، حيث تم التخلي في غالبية هذا الفكر القومي، عن مبدأ الدولة الوجدوية الاندماجية المركزية، والتحول إلى صيغة الوحدة الاتحادية أو ما تسمى أحياناً «الوحدة الفيدرالية»، حيث إن اتساع الوطن العربي، وتزايد عدد الوحدات القطرية فيه، لم تعد تصلح أو تسمح بقيام وحدة اندماجية، وإن صيغة «الوحدة الاتحادية» هي الصيغة الأكثر

يندرج التركيز الإعلامي على الانفصال وفشل محاولات التوحيد، في سياسة ضرب مسألة الوحدة العربية عموماً.

ملاءمة لأي توحيد عربي مستقبلي، وهو ما انتهى إليه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين ونشر تقريره العام عن المشروع بعنوان: «مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات» حيث تم تبني المشهد (السيناريو) الثالث، وهو خيار الوحدة الاتحادية.

كما حسم الفكر القومي العربي في «وسيلة تحقيق الوحدة العربية»، وأن تتم بخيار ديمقراطي وموافقة شعبية حقيقية، واستبعاد كل الوسائل الأخرى غير الديمقراطية التي تمت ممارستها سابقاً وبالقوة، سواء في قيام المملكة العربية السعودية، أو في قيام وحدات أوروبية سابقاً مثل توحيد ألمانيا. ولذلك، أصبح تحقيق الديمقراطية الحقيقية في الأقطار العربية مقدمة وشرطاً ضرورياً لأي عملية توحيد عربية جزئية أو شاملة.

كما لم يعد الفكر القومي العربي يصر على صيغة «الوحدة العربية الشاملة»، وأصبح من المقبول فكرياً وعملياً قيام وحدات عربية جزئية، تكون منفتحة على انضمام أقطار عربية أخرى إليها في ما بعد على ضوء نجاح تلك الوحدات الجزئية واقتناع أقطار عربية أخرى بالانضمام إليها.

كما أصبح مقبولاً لدى الفكر القومي العربي، الاستفادة من التجارب العالمية في أشكال

توحيدها، وأن هناك مستويات مختلفة لهذه الاتحادات: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ودفاعية؛ وأنه ليس من الضروري أن يشترك جميع دول هذا الاتحاد في جميع مستويات الاتحاد، بل يمكن أن يشتركوا في مستوى واحد وأكثر منها دون الاشتراك في جميع مستوياتها، كما حصل ويحصل في الاتحاد الأوروبي، حيث إن هناك دولاً أعضاء في هذا الاتحاد، مثل المملكة المتحدة (بريطانيا) فهي لا تشارك في العملة الموحدة للاتحاد الأوروبي (اليورو)، كما لا يشارك بعضها في مستويات أخرى في ضوء التجربة الفعلية لنتائج تطبيق كل المستويات الأخرى من الاتحاد.

كما تم الاعتراف والاهتمام المتزايد بمقومات الفكر القومي العربي و«المصالح المشتركة»، وأن تكون للقطر الذي يدخل في أي مشروع وحدوي «مصلحة قطرية» إضافةً إلى المقومات الأخرى للوحدة، من وحدة اللغة والتاريخ المشترك، ومتطلبات الأمن القومي العربي الحقيقي الذي يتعذر تحقيقه قطعياً، وتعذر تحقيق تنمية عربية حقيقية على المستوى القطري إلا من خلال الوحدة، وكذلك وحدة المصير المشترك.



ورغم البطء ومحدودية التطور الذي رافق نشأة وتطور «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» إلا أن السنوات الأخيرة شهدت انجازات هامة لهذا المجلس، وبخاصة اجتماع قمته الأخيرة، التي تمثل انجازاً متميزاً، وبارقة أمل وحدوية قادمة من الخليج العربي.

فإضافةً إلى قيام منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس عام ١٩٨٣، وقيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد في أول عام ٢٠٠٣، واتخاذ خطوات فاعلة لقيام الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة عام ٢٠١٠ (مع احتمال تخلف سلطنة عمان عن اللحاق بها في هذا التاريخ)، تبرز مشاريع التكامل في مجال البنية الأساسية، والتقدم الذي تحقق في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين بلدان الخليج، وما تحقق من انجاز جزئي في مشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) واستخدامها في تسهيل التنقل بين دول المجلس، ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد لربط دول المجلس التي تم إعدادها، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي، التي يتم إعدادها، والتي من المتوقع أن يتم البت فيها جميعاً في اجتماع الدورة القادمة (القمة) التاسعة والعشرين التي ستعقد خلال هذا العام في سلطنة عمان.

إلا أن الانجاز الوحدوي الأهم، ذا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الذي تحقق خلال اجتماع القمة الأخيرة في الدوحة بقطر، هو إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨ الحالي، التي ستضمن استفادة مواطني دول المجلس من قيام هذه السوق، وتعميق المواطنة الخليجية وتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس. كما تم تشكيل «لجنة السوق الخليجية المشتركة» كلجنة دائمة تتبع لجنة التعاون المالي والاقتصادي التابعة للمجلس، لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى، والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق وما يواجهه ذلك من صعوبات وعقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها وإزالتها.

إن قيام «السوق الخليجية المشتركة» ووضعها موضع التنفيذ اعتباراً من أول العام الحالي،

وما تضمنته من إقرار المواطنة الخليجية الكاملة، وإنشاء «لجنة السوق الخليجية المشتركة لمتابعة التنفيذ ومعالجة وتذليل العقبات»، هو إنجاز وحدوي هام بكل المعايير والمقاييس الموضوعية، والذي لا شك أن التحضير الذي تم له وإقراره ووضع موضع التنفيذ، ونجاح تطبيقه، سيمثل نموذجاً مشعاً ودعوة صريحة وصارخة للأقطار العربية الأخرى للاستفادة من هذه التجربة والاقتداء بها وعدم التقليل من أهميتها، بل تسليط الضوء عليها، وبيان أهميتها وقابليتها للتطبيق بين أقطار عربية أخرى.

كما يجب الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية التي يقوم مجلس التعاون بها لمشروع سكة الحديد لربط بلدان المجلس، وأن تتم الدراسة أخذاً بنظر الاعتبار مشروع السكة الحديدية لربط البلدان العربية جميعها، والذي كان قد أعدّها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مشروع الطريق العربي الذي كان الصندوق قد أعدّه لنفس الغرض^(١)، وأن تتولى حكومات بلدان مجلس التعاون والبلدان العربية الأخرى ذات الموارد النفطية المهمة (مثل العراق وليبيا والجزائر) تمويل الجزء الخاص من السكة الحديدية العربية في الأقطار العربية غير القادرة حالياً على توفير هذا التمويل، من خلال تقديم قروض لها بدون فوائد لهذا القرض. ولعله من المفيد أن نذكر هنا الدور الذي لعبه مد السكة الحديدية في الولايات المتحدة في توحيدها وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي فيها^(٢).

كما يجب الإسراع في تنفيذ الجسر المقترح بين قطر والبحرين وأن تساهم قطر في معالجة العبء المالي التي قد لا تكون البحرين قادرة على تحمله، لأهمية بناء هذا الجسر الذي سيساهم بربط بلدان مجلس التعاون جميعاً فيما بينها.



ورغم هذا الإنجاز الوحدوي الكبير، فإنه لا بد من إبداء بعض الملاحظات التالية لتكون موضع اهتمام حكومات وشعوب بلدان مجلس التعاون الخليجي:

١ - إن مجلس التعاون الخليجي بحاجة ماسة وملحة لمعالجة موضوع العمالة الوافدة، وغير العربية منها بشكل خاص. فالإحصاءات التي نشرت مؤخراً تشير إلى أن نسبة العمالة الوافدة تبلغ حوالى ٣٩ بالمائة من مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي (المواطنين والوافدين)، وأن هذه

(١) نظم مركز دراسات الوحدة العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ندوة حول «المواصلات في الوطن العربي» تناول فيها مختلف أنواع المواصلات، من برية وبحرية وسكة حديد وغيرها، كما نوقش فيها مشروعاً الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول إقامة شبكة سكة حديدية عربية، وطريق بري عربي. انظر: المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية (بيروت: المركز، ١٩٨٢).

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: Alan R. Koenig, «Railroad's Critical Role in the Civil War», originally appeared in the September 1996 issue of America's Civil War Magazine and reprinted on the web the History Net, <http://www.historynet.com/magazines/american_civil_war/3026731.htm>; Albert Fishlow, *American Railroad and the Transformation of the Ante-bellum Economy*, Harvard Economic Studies; v. 127 (Cambridge MA, Harvard University Press 1965), review essay by John Majewski, on <http://eh.net/bookreviews/library/Majewski>, and Lei Wang and Michael Latham, «The Role of Railroad in the Development of the American West», *Chinese Geographical Science*, vol. 11, no. 3 (September 2001).

النسبة تصل إلى حوالي ٨٠ بالمائة في بعض بلدان المجلس، وإلى ٩٠ بالمائة من مجموع الأيدي العاملة فيها. ويشكل استمرار ذلك خطراً حقيقياً على عروبة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهناك مخاوف حقيقية من أن تضطر خلال العقدين أو الثلاثة القادمة، وتحت مظلة حقوق الإنسان، إلى إعطاء الإقامة الدائمة لبعض أو أغلبية الوافدين فيها، ثم إعطاء الجنسية المحلية للذين يولدون منهم في تلك البلدان، وأن يتم تحت شعار «حق تقرير المصير» تحويل معظم هذه البلدان (عدا السعودية) إلى حكم أكثرية تملك هويات آسيوية، ويصبح «مواطنو» معظم هذه البلدان حالياً «أقليات» في بلدانهم الأصلية، وما قد يترتب على ذلك من نشوء مشكلة عربية خطيرة لا تقل أهمية عما جرى لفلسطين، بخاصة أن تابعة معظم هذه العمالة الوافدة هي لدولتين آسيويتين نوويتين. هذا إضافة إلى المخاطر الاجتماعية والثقافية التي تترتب على الوجود المكثف لهذه العمالة الوافدة غير العربية في بلدان المجلس^(٣).

يمثل إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة، بارقة أمل وحداية قادمة من الخليج العربي.

وتحتاج معالجة هذه الأخطار المحتملة إلى أن تعي حكومات وشعوب بلدان مجلس التعاون الخليجي هذه الأخطار، وإلى إتباع سلسلة من السياسات العاجلة لتفادي تلك الأخطار وفي مقدمتها: **إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة كلما أمكن ذلك**، والتغلب على ما يقدم من سبب

لتفضيل العمالة الوافدة على الوطنية من رخص الأولى مقارنةً بالثانية، وذلك باتباع سياسات تفرض على القطاع الخاص لاستخدام نسبة معينة من العمالة الوطنية، وأن تقدم حكومات تلك البلدان الدعم المالي للقطاع الخاص لتحمل الفرق بين كلفة العمالتين عليها، وأن يتم تدريب العمالة الوطنية على حساب حكومات هذه البلدان لتحل محل بعض العمالة الوافدة، وهي سياسة تتبعها سلطنة عُمان بنجاح ملحوظ وتحتاج إليها بقية بلدان المجلس للاستفادة من تلك التجربة.

إضافة إلى ذلك، وحيثما تضطر هذه البلدان إلى استمرار استخدام عمالة وافدة، أن تعطى الأولوية لاستخدام العمالة العربية، وبخاصة من بلدان عربية غير خليجية لا تشكل أية مخاطر أمنية عليها، مثل مصر والسودان والأردن وتونس والجزائر والمغرب، وإدخال التعديلات اللازمة على قوانين الإقامة والجنسية بحيث يعطى الحق لمن يعمل فيها لمدة معينة بالإقامة الدائمة والعمل والتملك له ولأولاده. لقد آن الأوان أن تتطلع حكومات هذه البلدان الخليجية إلى قوانين الإقامة والجنسية والتملك في بلدان غربية متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، والتي استفاد ويستفيد منها بعض سكان بلدان مجلس التعاون أنفسهم.

ومن الحلول الجذرية الأخرى لمعالجة مشكلة العمالة الوافدة غير العربية في بلدان مجلس التعاون هو قبول اليمن في عضوية المجلس، التي أبدت رغبة في ذلك، والتي تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس وبينها لبحث مجالات التعاون المشترك، دون القبول المبدئي بعضويتها في

(٣) عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة في الكويت، وتمويل من الأستاذ عبد المحسن قطان، عضو مجلس أمناء المركز، ناقش موضوع «العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي»، ونشر المركز وقائع هذه الندوة في كتاب بعنوان: العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، تحرير نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

مجلس التعاون. وهذا الموقف المتردد والرافض حتى الآن لعضوية اليمن في مجلس التعاون يعطي الانطباع بأن حكومات بلدان مجلس التعاون الحالية تريد المحافظة عليه كـ «نادي للأغنياء». ولعله من المفيد أن يدرس مجلس التعاون تجربة الاتحاد الأوروبي مع إسبانيا قبل دخولها إلى الاتحاد، والتي كانت في وضع قريب الشبه من وضع اليمن حالياً مع مجلس التعاون، حيث وضع الاتحاد الأوروبي (وكان يومها يسمى الجماعة الأوروبية) برنامجاً خاصاً لتطوير إسبانيا بتمويل من الجماعة الأوروبية قبل أن تنضم إسبانيا إليها، والتي أصبحت بعد انضمامها من الدول الأوروبية المتقدمة. ولذلك يمكن لليمن بانضمامها إلى مجلس التعاون أن تتطور كما تطورت إسبانيا من خلال الاتحاد الأوروبي، وأن تكون مجالاً رحباً للاستثمارات الخليجية التي يتسكع بعضها في الغرب، وأن تحل إلى حد كبير مشكلة العمالة الوافدة غير العربية في بلدان مجلس التعاون، خاصة بعد بدء تطبيق «السوق الخليجية المشتركة» وما تضمنته من تحقيق «المواطنة الخليجية».

٢ - إن بعض بلدان مجلس التعاون تقوم على أساس مورد طبيعي أساسي (النفط والغاز) قابل للنضوب، مهما كان طول مدة استخراجه، وإن مشروع قيام أية دولة هو مشروع طويل الأمد، ولا يمكن أن يتم على أساس مورد قابل للنضوب، مهما طال مدته، ولذلك تحتاج هذه البلدان لمواجهة احتمالات المستقبل للأجيال القادمة فيها إلى تبني سياسات تواجه هذه الحقائق بموضوعة وجدية، مهما كانت صعوبتها وصدمتها.

٣ - عيباً تحاول بلدان مجلس التعاون أن تتبنى سياسة دفاعية مشتركة وقوة دفاعية مشتركة، لأنه ليس لديها مجتمعة الحد الأدنى من توفير مقومات مثل هذه السياسة، ولأنه لا يمكن، أن يكون هناك عملياً «أمن قومي خليجي» بمعزل عن «الأمن القومي العربي» مهما حصلت، طوعاً أو مكره، على أسلحة أمريكية وغير أمريكية، إلا باللجوء إلى اتفاقات أمنية ودفاعية مع بعض الدول الكبرى، مع كل ما يترتب ذلك من قيود على سيادتها وأخطار عليها. وهي بحاجة إلى التفكير جدياً في إقامة «أمن خليجي» يكون جزءاً من الأمن القومي العربي، وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وإقامة جيش عربي مشترك، على غرار حلف الأطلسي والقوات المشتركة فيه، يساهم في حماية أمنها، وبكلفة أقل مما تصرفه على أسلحة لا تحقق الأمن لها، وأن تكون إيران جزءاً من هذا الأمن القومي الخليجي - العربي» حيث إنه بدون أن يكون العرب جميعاً طرفاً في هذا الأمن الخليجي - الإيراني، فإن دخول بلدان مجلس التعاون وحدها في اتفاقية أمن خليجي مع إيران لا يحقق لها الضمانات الأمنية القومية اللازمة، بسبب عدم تكافؤ الطرفين: الخليجي والإيراني.



كانت الذكرى الخمسون لقيام وحدة مصر وسوريا بالجمهورية العربية المتحدة، مناسبة للإطلاع على موضوع الوحدة العربية، ووضعها في إطارها العربي والإقليمي والدولي، وبيان أهمية ما حصل مؤخراً في مجلس التعاون بقيام «السوق الخليجية المشتركة» وما يمكن أن يمثله من نموذج قدوة للعرب الآخرين. ومهما كانت العقبات الحالية في طريق قيام اتحادات عربية أخرى، جزئية أو شاملة، فإن هذا هو طريق المستقبل للأمم الحريصة على مستقبلها ومستقبل أجيالها. كما يجب أن نتخلّى عن «حتمية الوحدة العربية» لأنها قد تتحقق وقد لا تتحقق، ولأن تحقيقها مرتبط بإرادة وعمل أبنائها، وتفعيل ذلك مرتبط بتحقيق الديمقراطية الحقيقية في الأقطار العربية ومشاركة شعوبها في القرارات المصرية الخاصة بهم، وهو آت مهما طال السفر! □